“صندوق النقد” يُشيد بحصافة إدارة السيولة لدى “ساما”

30 يوليو، 2026

أشاد بيان المديرين التنفيذيين الصادر عن صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة لعام 2026م، بحصافة إدارة السيولة لدى البنك المركزي السعودي “ساما”، كما نوّه بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2024م، بما في ذلك تعزيز الإجراءات الوقائية، وبناء إطار مواجهة الأزمات، وتطبيق احتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.
ولفت الصندوق إلى نجاعة السياسة النقدية في المملكة، ومرونة قطاعها المالي في دعم الاستقرار الاقتصادي، مؤكدًا أن سياسة سعر الصرف الثابت المتمثلة بربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي تعزز مصداقية السياسة النقدية، وتدعم الاستقرار المالي.

وأشار التقرير إلى قدرة القطاع المصرفي السعودي على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي ومواجهة الصدمات، وأن المخاطر النظامية على الاستقرار المالي لا تزال منخفضة، حيث يتمتع القطاع بمستويات متينة من رأس المال والسيولة تعزز من قدرته على احتواء تداعيات التطورات الراهنة، في ظل استمرار التحسن في جودة الأصول.

وأشاد صندوق النقد الدولي بمواصلة البنك المركزي السعودي جهوده في تعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر، وذلك من خلال المتابعة المستمرة لنمو الائتمان، وجودة الأصول، كما أيد النهج الاستباقي في الحد من المخاطر المرتبطة بالاقتراض بالعملة الأجنبية، منوهًا بالتقدم المحقق في تطوير إطار معالجة المنشآت ذات الأهمية النظامية ومساعدات السيولة الطارئة، كما أشاد الصندوق بتكثيف البنك المركزي لجهوده الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراء تقييمات المخاطر القطاعية وعمليات الفحص الميداني الموضوعية، والتعاون الوثيق بين الجهات الحكومية في استكمال التقييم الوطني للمخاطر، ضمن الجهود المستمرة لتعزيز فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في المملكة.

ونوّه الصندوق بالأثر الإيجابي لرؤية السعودية 2030، والتقدم المستمر في تنفيذ إصلاحاتها الهيكلية، مؤكدًا إسهامها في دعم النمو والتنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى تنويهه باستثمارات المملكة في مجال أمن الطاقة.

ورحّب صندوق النقد الدولي بجهود الجهات الرسمية بالمملكة في متابعة التطورات الاقتصادية، وتنسيق إجراءات الاستجابة، وإعادة توجيه الحركة التجارية وتعزيز خطط الطوارئ.

وزارة المالية
Ministry of Finance
أبرز ما قاله صندوق النقد
عن الاقتصاد السعودي
في مشاورات المادة الرابعة
4.6%
نمو الاقتصاد السعودي خلال 2025
بدعم النفط والأنشطة غير النفطية
5.5%
توقعات صندوق النقد لنمو
الاقتصاد السعودي خلال 2027
4.2%
نمو الناتج المحلي
غير النفطي خلال 2025
1%
القروض المتعثرة في البنوك السعودية
عند أدنى مستوى منذ 2009
الدين العام
مستدام والمخاطر
السيادية منخفضة
القطاع المصرفي
معدل كفاية رأس
المال يبلغ 20.5%
الأصول الأجنبية
437 مليار دولار صافي أصول
البنك المركزي السعودي بنهاية 2025
الذكاء الاصطناعي
قد يرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي
حتى 6% خلال العقد المقبل
رؤية 2030
قادت عقدًا كاملًا
من التحول الاقتصادي في المملكة
الإخبارية
29 يونيو 2026